



جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة  
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة  
الدورة السادسة  
الجزء الرفيع المستوى  
نيروبي، 29 شباط/فبراير-1 آذار/مارس 2024

## مشروع الإعلان الوزاري لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورتها السادسة

### اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف فعالة وشاملة ومستدامة لمعالجة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث

1- نحن، وزراء البيئة في بلدان العالم، قد اجتمعنا في نيروبي، كينيا، مع ممثلي المنظمات الدولية والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين في الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، بهدف عاجل يتمثل في اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف فعالة وشاملة ومستدامة للتصدي للتحديات والأزمات البيئية العالمية بما في ذلك تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث، فضلاً عن التصحر وتدهور الأراضي والتربة والجفاف وإزالة الغابات.

2- ونؤكد من جديد جميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، ونحيط علماً بتوصيات الأمين العام للأمم المتحدة الواردة في تقريره "خطينا المشتركة" والاجتماع الدولي المعنون "ستوكهولم بعد 50 عاماً: عافية الكوكب من أجل ازدهار الجميع - مسؤوليتنا، فرصتنا.

3- ونقر على وجه الاستعجال بالأخطار التي تشكلها التحديات والأزمات البيئية العالمية على التنمية المستدامة، بما في ذلك تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث، فضلاً عن التصحر، وتدهور الأراضي والتربة، والجفاف وإزالة الغابات، وآثارها على صحة الإنسان والبيئة، التي يزيد من تفاقمها استمرار مستويات الفقر، وعدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي.

4- ونشدد على أهمية النهوض بنهج متكاملة قائمة على العلم، تسترشد بأفضل العلوم المتاحة، والمعارف التقليدية للشعوب الأصلية وكذلك المجتمعات المحلية، من أجل تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة التحديات

الحالية والناشئة والمستقبلية وتعزيز التضامن العالمي. وتُذكر بقرار الجمعية العامة 300/76 المؤرخ 28 تموز/يوليه 2022 بشأن حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة.

5- ونرحب بالنتائج الهامة التي اتُفق عليها في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس، بما في ذلك قرار وضع ترتيبات تمويل للاستجابة للخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ، فضلاً عن خطة شرم الشيخ للتنفيذ؛ ونتائج الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس، بما في ذلك نتائج عملية التقييم العالمية الأولى المتفق عليها وإطار الإمارات العربية المتحدة للقدرة على تحمل تغير المناخ على المستوى العالمي لتوجيه تحقيق الهدف العالمي المتعلق بالتكيف؛ ونتائج الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، بما في ذلك إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، لوقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس مساره بحلول عام 2030؛ وقرار الجمعية العامة 161/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 بشأن تشجيع مبادرات القضاء على الهدر من أجل النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ ونتائج الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بما في ذلك نداء أبيدجان لاتخاذ إجراءات بشأن الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي؛ ونتائج الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك الإطار العالمي بشأن المواد الكيميائية-من أجل كوكب خال من الضرر الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات.

6- ونرحب أيضاً بالإنجازات الهامة الأخرى المتعددة الأطراف التي تحققت مؤخراً، بما في ذلك اعتماد الاتفاق الدولي الملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام؛ وقرار الجمعية العامة A/76/296 المؤرخ 21 تموز/يوليه 2022 المعنون "محيطاتنا، مستقبلنا، مسؤوليتنا"، وA/77/242 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2022، المعنون "مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة"؛ ومؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، الذي ولد زخماً كبيراً يصب في اتجاه تعزيز العمل المتعلق بالمياه والالتزام السياسي على جميع المستويات؛ وقرار الجمعية العامة A/77/334 المؤرخ 1 أيلول/سبتمبر 2023، المعنون "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، 'الماء من أجل التنمية المستدامة' 2018-2028"؛ وقمة الأحواض الثلاثة بشأن النظم الإيكولوجية للتنوع البيولوجي والغابات الاستوائية في تشرين الأول/أكتوبر 2023؛ والاجتماع الرفيع المستوى بشأن استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030؛ واجتماعات عام 2023 لمؤتمرات الأطراف في اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، واتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق. ونسلم بالحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي بشأن المياه، على جميع المستويات، ونسلط الضوء على الحاجة إلى نهج متكامل للأمم المتحدة إزاء المياه يتماشى مع الاستراتيجية المقبلة للمياه والصرف الصحي على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ونعيد تأكيد التزامنا بتسريع تنفيذ الأهداف المتعلقة بالمحيطات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ونقر بالدور الحاسم الذي تلعبه البحار الإقليمية في إدارة المحيطات.

7- ونلاحظ بقلق بالغ النتائج الرئيسية للتقرير التجميعي لتقرير التقييم السادس لهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ونسلم بأن حصر الاحترار العالمي في حدود 1,5 درجة مئوية، دون تجاوز هذه الحدود أو تجاوزها بقدر طفيف، يتطلب تخفيضات شديدة وسريعة ومستدامة في انبعاثات غازات الدفيئة العالمية.

8- ونلاحظ أيضاً بقلق بالغ نتائج تقرير التقييم المواضيعي بشأن الأنواع الغريبة الغازية ومراقبتها في الاجتماع العام للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في اجتماعه العاشر، مع الاعتراف بأن أكثر من 3 500 من أصل 37 000 نوع من الأنواع الغريبة التي أدخلها النشاط البشري إلى المناطق والمناطق الأحيائية في جميع أنحاء العالم أصبحت أنواع غازية وتشكل تهديدات عالمية رئيسية للطبيعة، والاقتصاد والأمن الغذائي وصحة الإنسان. ونلاحظ أن الأنواع الغريبة الغازية تلعب دوراً رئيسياً في 60 في المائة من حالات انقراض النباتات في العالم، ونشدد على أهمية التعاون الدولي، بما في ذلك التمويل الدولي لدعم البلدان النامية، في الإدارة الفعالة للأنواع الغريبة الغازية في سياق تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. ونشدد على أهمية التعاون الدولي وتبادل المعلومات في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، الذي غالباً ما تديره المنظمات عبر الوطنية وله آثار عميقة على التنوع البيولوجي.

9- ونحن ندرك أنه من أجل حفز العمل الجماعي المؤثر لمواجهة التحديات والأزمات البيئية العالمية بما في ذلك تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، وكذلك التصحر وتدهور الأراضي والتربة والجفاف وإزالة الغابات، نحتاج بشكل عاجل إلى تعزيز العمل، والشمولية والتضامن العالميين وتوسيع نطاق وسائل التنفيذ لدعم البلدان النامية.

10- ونحن ملتزمون بالتصدي العاجل للتحديات الماثلة أمامنا من خلال إجراءات فعالة ومشاركة بين القطاعات وشاملة ومستدامة، وضمان أن تكون هذه الإجراءات قائمة على العلم والمعرفة، مع مراعاة المعارف التقليدية، وأن تكون مراعية للاعتبارات الجنسانية، مع إشراك جميع الجهات الفاعلة والشركاء المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والقطاعين الخاص والعام، فضلاً عن النساء والفتيات، والأطفال والشباب، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرهم من السكان المتضررين بشكل غير متناسب من التحديات والأزمات البيئية العالمية، كي لا يُترك أحد خلف الركب.

11- ونرحب بجمعية البيئة للشباب التي عقدت في نيروبي في شباط/فبراير 2024 ودورها في تعزيز المشاركة النشطة للشباب في الإدارة البيئية المتعددة الأطراف.

12- ولذلك نقرر، اعترافاً بأهمية التنمية المستدامة بوصفها مسألة ذات أولوية، أن نتخذ الإجراءات التالية:

(أ) التصدي لتغير المناخ، بما يتماشى مع هدف ومبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وأهداف اتفاق باريس، واتخاذ إجراءات لتحقيق نتائج وفوائد مشتركة أكثر استدامة، مع تعزيز التنمية القادرة على تحمل تغير المناخ وحماية مجتمعاتنا من الكوارث الناجمة عن تغير المناخ أو تفاقمها، مثل الجفاف والأمطار الغزيرة، وحرائق الغابات وموجات الحر والمجاعات والفيضانات التي تقوض قدرة جميع البلدان على تحقيق التنمية المستدامة؛

(ب) وقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس مساره بحلول عام 2030، وفقاً لأهداف اتفاقية التنوع البيولوجي، من خلال ضمان التنفيذ السريع والشامل والفعال لإطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، مع مراعاة نهج الصحة الواحدة، من بين النهج الشاملة الأخرى، ووضع الطبيعة على مسار التعافي لصالح الناس والكوكب، بما في ذلك من خلال حفظ التنوع البيولوجي وإصلاحه واستخدامه على نحو مستدام ومن خلال ضمان تقاسم المنافع المتأتية من استخدام الموارد الجينية بشكل عادل ومنصف، بما في ذلك المعارف التقليدية المرتبطة بها، بالموافقة الحرة والمسبقة والمستتيرة للشعوب الأصلية وكذلك المجتمعات المحلية. وسنعمل ذلك من خلال تنقيح أو تحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي ومواءمة الأهداف الوطنية مع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، مع توفير الوسائل اللازمة للتنفيذ، بما في ذلك في إطار صندوق تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، إقراراً بأهمية الأنشطة المستدامة القائمة على التنوع البيولوجي؛ وتنفيذ الحلول القائمة على الطبيعة والنهج القائمة على النظم الإيكولوجية التي تعزز التنوع البيولوجي، من أجل توفير منافع اجتماعية واقتصادية وبيئية لصالح الناس؛ وإحراز تقدم في المناقشة، في الوقت المناسب، المتعلقة بالخيارات السياسية بما

في ذلك وضع آلية متعددة الأطراف لتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام معلومات التسلسل الرقمي المتعلقة بالموارد الجينية، بما في ذلك إنشاء صندوق عالمي، وفقاً للمقرر 9/15 الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي؛

(ج) دعم تنفيذ عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لوقف فقدان التنوع البيولوجي، ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي، ووقف اتجاه إزالة الغابات وتدهورها وعكس مساره بحلول عام 2030، وتحسين إدارة الجفاف، وتعزيز الممارسات المستدامة، بما في ذلك الانتقال إلى الإنتاج الزراعي المستدام ومصايد الأسماك والإدارة المستدامة للغابات؛

(د) التعاون من أجل انتقال عادل ومستدام إلى الطاقة النظيفة، داخل كل بلد، يسعى إلى تحقيق مستقبل آمن يحصل فيه الجميع على الطاقة، مع احترام الاحتياجات والأولويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، بطريقة عادلة ومنظمة ومحددة وطنياً، مع النظر في الوصول العادل إلى الطاقة النظيفة، وضمان تطوير الهياكل الأساسية للطاقة المستدامة القادرة على الصمود، وتعزيز انتقال عادل قائم على الحوار الاجتماعي الفعال بين جميع أصحاب المصلحة؛

(هـ) بذل الجهود اللازمة لتعزيز الإدارة المستدامة بيئياً للمعادن والفلزات، بما في ذلك من أجل انتقال عادل ومستدام في مجال الطاقة؛

(و) الالتزام بمواصلة المشاركة البناءة والنشطة وعلى وجه الاستعجال والتضامن في المفاوضات الجارية بشأن وضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، استناداً إلى نهج شامل، وفقاً لقرار جمعية البيئة 14/5 والسعي إلى وضع صك دولي عادل وفعال ومتوازن وطموح ملزم قانوناً، من خلال لجنة التفاوض الدولية، بمطمح استكمال عملها بحلول نهاية عام 2024؛

(ز) تعزيز الجهود وتوسيع نطاق التعاون للتصدي للتلوث، بما في ذلك عن طريق الحد من تلوث الغلاف الجوي والمياه، تسليماً بأن التلوث يشكل عامل خطورة بيئي رئيسي على صحة الإنسان ويؤثر تأثيراً سلبياً على النظم الإيكولوجية وتغير المناخ، ويتجاوز تأثيره الحدود الوطنية، ويؤثر على المناطق بطرق مختلفة؛

(ح) تعزيز نتائج الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك إعلان بون بشأن كوكب خال من الضرر الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات، لتحقيق رؤية الإطار العالمي بشأن المواد الكيميائية وأهدافه وغاياته، والعزم على بذل المزيد من الجهود نحو الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك من خلال نهج تمويل متكامل يستند إلى تعزيز التعميم، وزيادة مشاركة دوائر الصناعة، وتعزيز التمويل الخارجي المخصص، من أجل منع الآثار الصحية والبيئية الضارة أو التقليل منها إلى أدنى حد ممكن حيثما تعذر المنع، والتعجيل بتنفيذ الإطار العالمي بشأن المواد الكيميائية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للظروف الوطنية. كما نؤيد بقوة عملية إنشاء فريق حكومي دولي جديد معني بالعلوم والسياسات للمساهمة بشكل أكبر في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث، وفقاً لقرار جمعية البيئة 8/5 المؤرخ 2 آذار/مارس 2022، وندعو الدول الأعضاء إلى المشاركة البناءة في المفاوضات الجارية بمطمح استكمالها بحلول نهاية عام 2024؛

(ط) إدماج الاعتبارات المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي والتلوث وإزالة الغابات وتدهور الأراضي والتصحر والجفاف والمياه في سياسات وإجراءات إدارة مخاطر الكوارث للتخفيف من الآثار الضارة للأخطار الطبيعية والأخطار الناجمة عن الأنشطة البشرية على صحة الإنسان والبيئة والتكيف معها ومنعها؛ وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر والصدمات العالمية؛ وتعزيز التعافي المستدام والشامل من أجل تسريع تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(ي) تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، فضلاً عن الأشخاص ذوي الإعاقة، تمشياً مع الالتزامات والواجبات الدولية القائمة، لضمان مشاركتهم وتمثيلهم وقيادتهم بشكل كامل ومتساو وفعال

وهادف على جميع مستويات صنع القرارات البيئية، وتعزيز جمع واستخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والإعاقة، حسب الاقتضاء، والإحصاءات على نطاق جميع السياسات والإجراءات في سعينا لإيجاد حلول شاملة ومنصفة للتحديات العالمية بما في ذلك تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، كي لا يُترك أحد خلف الركب.

13- وسنستفيد من التحول الرقمي باعتباره أداة تمكينية لدعم الاقتصادات والمجتمعات المستدامة من خلال سد الفجوات الرقمية الحالية، وتحسين البحث والابتكار والمساواة في سبل الحصول على المعلومات البيئية، وتسخير التقنيات الناشئة ومراقبة كيفية تطورها من أجل الاستدامة، حسب الاقتضاء، مع ضمان الحفاظ على الطابع الشمولي والمنصف والمستدام للرقمنة.

14- ولنلتزم بمواصلة الدعوة إلى اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره قادر على تمكين المجتمعات بشكل فعال، بما في ذلك النساء والأطفال والشباب، وخاصة من يعيشون في أوضاع هشّة، وتسريع وتيرة البحث والابتكار والتعليم وتغيير السلوك وتسهيل الانتقال العادل إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. ولنلتزم أيضاً بالمضي قدماً نحو تنفيذ السياسات والنماذج الاقتصادية والبيئية، بما في ذلك من خلال زيادة كفاءة استخدام الموارد على طول سلاسل القيمة، إلى جانب النهج الأخرى ذات الصلة مثل الاقتصادات المستدامة والدائرية وأنماط العيش المستدامة، مع مراعاة الاستراتيجية العالمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين للفترة 2023-2030، وتدعو الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب في الأمم المتحدة إلى تطوير استراتيجيات كفاءة استخدام الموارد واستراتيجيات الاقتصاد الدائري.

15- ونحث الدول الأعضاء، والدول التي لها مركز المراقب في الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والمؤسسات الخاصة، والمؤسسات الخيرية، والصناديق، والجهات الفاعلة الأخرى على تعزيز المزيد من التآزر والاتساق في تمويل الإجراءات الرامية إلى التصدي للتحديات والأزمات البيئية العالمية، بما في ذلك تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث، وتوفير إطار للسياسات التمكينية لحشد الموارد، وفق ما أعلن عنه في الاجتماعين السنويين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي المنعقد في مراكش بالمغرب في عام 2023. وسنشرك الجهات الفاعلة المحلية والدولية والقطاع الخاص في التعبئة السريعة لوسائل التنفيذ وتوسيع نطاقها، تمثياً مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، مع الترحيب بالجهود الجارية الرامية إلى تحسين الهيكل المالي الدولي وإصلاح تمويل التنمية.

16- ونكرر اعترافنا بدور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات والاضطلاع بالاستشراف الاستراتيجي ومسح الأفق بالتعاون مع منصات وأفرقة السياسات العلمية القائمة لتحسين قدرة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة على جميع المستويات على إيلاء الأولوية للبحث العلمي، وتحفيز وتشجيع صنع القرار والإجراءات التي يمكن أن تتوقع الاتجاهات والمخاطر، والوقاية من المشكلات البيئية والصحية الشاملة الناشئة والاستجابة لها، مع التركيز بشكل خاص على تقييم دورة حياة الآثار البيئية والإنمائية المستدامة لتكنولوجيات محددة من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة.

17- ونؤكد من جديد الترابط بين تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، والحاجة إلى معالجتها بطريقة شاملة ومتكاملة، تمثياً مع الالتزامات الدولية ذات الصلة والظروف الوطنية المختلفة. كما نؤكد من جديد دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأهمية تعيين الموظفين على أوسع نطاق جغرافي ممكن من أجل النهوض بالتوزيع الجغرافي العادل والتكافؤ بين الجنسين فيما بين موظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ونؤيد التعزيز المستمر للرقابة والمساءلة في أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على النحو المنصوص عليه في الإعلان السياسي للدورة الاستثنائية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

18- وتدعو إلى تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ودوره الحفاز، سواء في مقره أو في مكاتبه الإقليمية، في تعزيز التعاون الإقليمي، بما في ذلك من خلال المنديات الوزارية الإقليمية، وفي التصدي للتحديات البيئية المحددة السياق، مع استبعاد تسييس العمليات البيئية. ونسلم أيضاً بالطلب المتزايد على تقديم دعم بيئي أقوى وأكثر

انساقا على المستوى القطري، بما في ذلك ما يتعلق بمشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين والأفرقة القطرية، لدعم تعميم القضايا البيئية في التخطيط والبرمجة والعمليات، وإدراج البعد البيئي للتنمية المستدامة في التحليلات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، وندعو إلى تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيدين الإقليمي والقطري.

19- وندعو برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه الهيئة البيئية العالمية الرائدة داخل الأمم المتحدة، وترديدا للإعلان السياسي الصادر عن الدورة الاستثنائية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى تكثيف دعمه ومساعدته للدول الأعضاء، بما في ذلك على المستوى القطري وبالتعاون مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، في تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والبعد البيئي لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، مع إيلاء الاهتمام على قدم المساواة وإيلاء الأولوية لتنفيذ جميع قرارات ونتائج جمعية البيئة.

20- وننتقل إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر 2024 كفرصة لمواصلة النهوض بالتزاماتنا البيئية الجماعية، ونحث جميع الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة على الدعوة إلى تنفيذ الإجراءات ذات الصلة المحددة في هذا الإعلان؛ وضمان التوصل إلى نتيجة طموحة تؤدي إلى تنشيط التعاون المتعدد الأطراف لحماية البيئة؛ وتحفيز تنفيذ الالتزامات القائمة؛ وتعزيز أوجه التآزر والتكامل في عمل وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، في حدود ولاياتها المستقلة وولاية كل منها؛ واتخاذ قرار بشأن إيجاد حلول ملموسة لغد أفضل بمزيد من الفعالية والشمولية والثقة. ولذلك نطلب إلى رئيسة جمعية البيئة أن تحيل هذا الإعلان بوصفه مساهمة من جمعية البيئة إلى الجمعية العامة للنظر فيه في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

21- وبروح تنشيط التعاون المتعدد الأطراف والدولي، ندعو مجالس إدارة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية ذات الصلة إلى تعزيز تعاونها مع جمعية الأمم المتحدة للبيئة، حسب الاقتضاء، لتعزيز هذا الإعلان وتنفيذ الإجراءات والالتزامات الواردة فيه تنفيذا فعالا وشاملا.